الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي[1]

خالد واصف الوزني *

يعكس الاقتصاد الاردني النمط المثالي لاقتصاد صغير مفتوح. فقد انطبع الاقتصاد دوما بسمتين أساسيتين انعكستا دوما على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد. وانبثق عن السمة الاولى ان توجهت الجهود التنموية دوما نحو استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة وتعظيم النفع منها، فكانت مشروعات الفوسفات والاسمدة والبوتاس. كما فرضت قلة الموارد الاهتمام بتنمية واستغلال القوى البشرية. فكانت الأخيرة نواة لتطوير قطاعات اساسية في مجالات المصارف والانشاءات والنقل والتجارة. ليس فقط في الاردن وإنما للعديد من دول المنطقة وخاصة لبلاد الخليج.

أما من ناحية صغر حجم الاقتصاد، فقد تبلور ذلك في الواقع العملي في عدة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية. فالأردن، مساحة وعدد سكان، صغير نسبيا إذا ما قيس بالعديد من الدول في النسقين الدولي والاقليمي. أما من المنظور الاقتصادي، فإن صغر حجم الاقتصاد ـ كما يراه بعضهم ـ يتمثل بعلاقات البلد بالعالم الخارجي، والفيصل هنا ان الاقتصاد المتلقي للسعر في تجارته الدولية، هو اقتصاد صغير (Khan 1977, 234). وهذا حال الاقتصاد الاردني الذي لا يختلف، ضمن أطر العولمة الحديثة، عن كثير من اقرانه من بلدان الجنوب أو الأطراف. ذلك ان توصيفه السابق إنما يؤصل حتمية التبعية والارتباط، أو التغذية باتجاه واحد، كما يجعل من تبني آليات التكيف، وفقا للتقسيم الدولي الجديد للعمل، وكما تراه المؤسسات النقدية الدولية، مسارا باتجاه واحد ليس للاقتصاد حرية تغييره، أو السير بشكل معاكس له.

لقد بات أمر ارتباط الاقتصاد الاردني بالنسقين الاقليمي والدولي أمرا لا مفر منه لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية وإشباع الحاجات الأساسية. فقد تغذى الاردن ـ كنسق قطري ـ من كلا النسقين الاقليمي والدولي، فأضحى هيكله مرآة واضحة عكست كل التقلبات التي شهدتها تلك الأسواق. وقد تجسد ذلك كله في مسيرة البلاد ووتيرة نموها، فكان ان تعرضت، على مدى

* استاذ مساعد، بقسم الاقتصاد ـ الجامعة الهاشمية ـ الأردن.

(1) يستند هذا البحث في بعض اجزائه الى رسالة دكتوراه، 1994، جامعة القاهرة.

مراحل، مختلفة الى العديد من الصدمات السياسية والعسكرية، انطبعت مغانمها ومغارمها بشكل جلي على هيكل الاقتصاد الاردني. وبدا واضحا لهذه الدراسة ان مسيرة التاريخ الاقتصادي للبلاد مرت منذ عام 1967[2] بعدة مراحل تنموية يكون من الحكمة تقسيمها الى: مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (1967 ـ 1973)، ومرحلة الازدهار والانتعاش (1974 ـ 1982)، ومرحلة التراجع والانحسار (1983 ـ 1988)، وأخيرا مرحلة التكيف والاصلاح منذ 1989.

وسوف نلجأ في ما يلي الى استعراض المراحل المذكورة بشيء من التفصيل، ومن ثم تناول آليات تكيف الاقتصاد الاردني وفقا لمتطلبات المؤسسات الدولية، وفي الختام هناك بعض الملاحظات حول برنامج التكيف الذي تنتهجه الحكومة الاردنية منذ عام 1992.

المراحل التنموية للاقتصاد الاردني

يغدو من المفيد الاشارة هنا الى ان التقسيم السابق استقى توصيفه من المعطيات التي تغذي بها اقتصاد الاردن من النسقين الدولي والاقليمي. وقد تمثلت أهم عوامل تفعيل تلك المعطيات، على النطاق الاقليمي، في المساعدات الخارجية وحوالات العاملين والتجارة الخارجية. أما على المستوى الدولي، ففضلا عن المساعدات الخارجية، وتقلبات الأسعار، فإن الاردن كان دوما المصب الأخير لكل الصدمات التي عانى منها محيطه الاقليمي في الخليج والعراق بفعل تغذيتهما من النسق الدولي.

وبالانتقال الى المراحل السابق ذكرها، فقد تعرض الاقتصاد الاردني خلال الفترة 1967 ـ 1973 الى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية ألقت بظلال قاتمة على هيكل الاقتصاد ومسيرة نموه. ففي البداية، كانت حرب 1967 التي أفقدت البلاد موارد دخل ملموسة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة. وتعرضت البنية التحتية للبلاد الى ضغوط شديدة بنزوح نحو 400 الف نسمة من الضفة الغربية، ثم جاءت حرب الكرامة عام 1968 وأعقب ذلك الصراع الداخلي المسلح عام 1970 بين الفصائل الفلسطينية والجيش الاردني.

وقد كان من الطبيعي، في ظل ما تقدم، ان تتراجع معدلات النمو في البلاد بحيث لم يتجاوز نمو الناتج القومي الاجمالي 3,1% سنويا خلال الفترة المذكورة، (جدول 1 في الملحق)، الأمر الذي أدى الى تراجع متوسط دخل الفرد بنحو 1% سنويا.

أما على صعيد الجهد التنموي، فقد أدى اندلاع حرب 1967 الى توقف العمل بخطة التنمية ذات السبع سنوات (1964 ـ 1970)، وألزم ذلك الوضع الحكومة بضرورة توجيه القسم الاكبر من إنفاقها نحو تحسين الخدمات واستيعاب النازحين. كما تدهورت أوضاع الميزان التجاري للبلاد بفعل الانفاق المتزايد على استيراد الموارد الاستهلاكية فوصل العجز

(2) يعود السبب في التركيز على ما بعد 1967 الى ان الأرقام قبل ذلك تشمل بيانات الضفة الغربية المحتلة والتي كانت آنئذ جزءاً من الاقتصاد الاردني في حين لم يعد ذلك قائما بعد 1967، وبالتالي فالأرقام والإحصاءات بعد 1967 هي الاقتصاد الاردني بوضعه الحالي.

التجاري نحو 34٪ من الناتج القومي الاجمالي.

أما في المرحلة التالية (الازدهار ـ والانتعاش) والتي شهدتها السنوات 1974 ـ 1982، فقد تأثر اقتصاد البلاد خلال تلك السنوات بمجموعة من المعطيات من النسقين الاقليمي والدولي، تركت بصمات واضحة على هيكله ومستوى نموه. ففي البداية كانت حرب اكتوبر (تشرين) 1973 قد وضعت أوزارها وبرز أهم تبعاتها في ولادة حقبة نفطية جديدة، لم تشهدها المنطقة من قبل. كما شهدت الفترة ذاتها اندلاع الحرب الأهلية في لبنان والحرب العراقية ـ الايرانية.

وباعمال مفهوم الانساق والارتباط، كان لا بد للاقتصاد الاردني ان يكون مرآة لتلك الأحداث جميعها. وقد بات أول المؤشرات على ذلك تدفق المساعدات الخارجية وحوالات العاملين على الاردن بشكل لا سابق له. وفضلا عن ذلك، فقد وجدت المنتجات الاردنية سوقا رحبة في الدول المجاورة. وقد كانت محصلة ذلك كله الزيادة الكبيرة في التدفقات الخارجية على البلاد من القنوات الثلاث السابقة (الحوراني 1989).

والجدير بالذكر ان تدفقات رؤوس الأموال على شكل مساعدات خارجية وحوالات عاملين وصلت الى نحو 34,3٪ من الناتج القومي الاجمالي سنويا، خلال الفترة الحالية، مقابل 24,6٪ خلال الفترة السابقة، (جدول 2 في الملحق)، أي بنمو سنوي نسبته 39٪ تقريبا.

على صعيد آخر، تركت كلا الحربين اللبنانية والعراقية أثرا ملموسا في حجم التعامل التجاري للاردن. ذلك ان ميناء العقبة تحول، بعدئذ، الى شريان يعوض العراق والمنطقة عن ميناء البصرة، وتوقف تجارة الترانزيت عبر الموانئ اللبنانية (Wilson 1988).

أما بالنسبة للوضع الكلي للاقتصاد، فقد نما الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة محل البحث بنحو 11,6٪ سنويا، كما شهدت الفترة الانجاز الكامل لأول خطة تنمية متكاملة في الاردن، خطة التنمية للسنوات 1973 ـ 1975، حيث شرعت الدولة، بعدها مباشرة، في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1976 ـ 1980).

ويجدر ان نشير هنا الى ان التخطيط التنموي الذي بدأ يأخذ مسيرته في بداية هذه الفترة، وضع غايات عامة يمكن استشرافها في عدة نواحي. فمن ناحية، وضع المخطط الاردني خططا تستهدف، في محتواها، توجيه الحجم الاكبر من الاستثمارات نحو قطاعات سلع التجارة، بغية تنشيط تلك القطاعات في توليد الدخل وتخفيف الاعتماد المتزايد على الخارج في توفير الحاجات الأساسية. كما ركزت الأهداف المكتوبة للخطط على ضرورة رفع مستوى دخل الفرد وتحقيق توزيع على قدر أكبر من العدل للدخل القومي، ومعالجة مشكلة البطالة. وأخيرا، أظهرت الخطط رغبة في معالجة مشاكل الميزان التجاري للبلاد، من خلال تنويع قاعدة الصادرات الوطنية، وتوسيع نطاقها الجغرافي ودعم مكونات ميزان المدفوعات الاردني من عوامل الانتاج في الخارج.

وبالانتقال الى الفترة 1983 ـ 1988، والتي سميت مرحلة الانكماش والانحسار، فقد بدا واضحا هنا ان الاردن دخل مرحلة الركود في دورته الاقتصادية، متغذيا ايضا من النسق الاقليمي والدولي. فمع بداية الفترة، شهد الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصادات الدول المجاورة بشكل

خاص، ظروفا انكماشية واضحة. وقد عانى الاردن من تلك الظروف وبرز تأثيرها عليه في أكثر من مجال. فمن ناحية، تأثرت التجارة الاقليمية للاردن بالسياسات الانكماشية التي اضطرت الى تطبيقها الدول المجاورة، بفعل انخفاض مواردها من تصدير النفط، بهدف تقييد مستوى الطلب الكلي. وعلى الصعيد الدولي ـ وبفعل صغر حجم الاقتصاد الاردني ولكونه متلقيا للسعر ـ تأثرت عوائد الصادرات الرئيسية للبلاد بانخفاض أسعارها في السوق الدولي للمواد الخام، وبخاصة الفوسفات والبوتاس. كما تراجعت تدفقات الأموال من حوالات ومساعدات، بفعل الاحوال السائدة حينذاك. وكانت محصلة ذلك ان تراجع مجموع ما يتدفق الى الاردن من حوالات المغتربين ومساعدات خارجية، على النحو الموضح في جدول 2. وبفعل كل ما تقدم، تراجعت وتيرة النمو الكلي في البلاد من نحو 12٪ سنويا، خلال الفترة السابقة، الى ما يقرب من 2٪ فقط خلال الفترة الموصوفة هنا، (جدول 1)، الأمر الذي ينطوي على تراجع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد عن 1,5٪ سنويا.

وبالنظر الى ان الايرادات الخارجية التلقائية للبلاد كانت تشكل الغطاء الأساسي لكل من العجز المالي والتجاري، فإن السؤال هو: من أين تأتي للدولة تغطيتها خلال الفترة الحالية في ظل التراجع الملموس في مستويات المساعدات والتحويلات الخارجية؟ والاجابة عن ذلك تمثلت في سعي الدولة، ومنذ بداية الثمانينات، لاحتواء العجز، الداخلي والخارجي، بالاتجاه نحو التمويل بالاقتراض محليا ودوليا وبشكل كبير، وهو الأمر الذي أوصل البلاد الى استنفاد فرص اللجوء الى القروض الميسرة، ووصول الاحتياطيات الاجنبية الى مستويات متدنية، الى ان بلغت مرحلة العجز عن سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية 1988 (النابلسي 1993، 2). وقد برر صانع القرار اللجوء الى تعويض نقص المساعدات الخارجية بالديون بدعوى توقع عدم استمرار الظروف في المنطقة على ما هي عليه، والأمل بعودة تدفق تلك المساعدات مرة أخرى، الأمر الذي أدى الى عدم اللجوء الى أية اجراءات تصحيحية، وطنية أو مستقلة، في مجال الاختلالات المالية في الموازنة أو الميزان التجاري (عماري 1993، 6). ويسترعي الوضع السابق الانتباه الى ما أشارت إليه بعض الدراسات من دخول البلاد النامية في الحلقة المفرغة للاقتراض والادخار السالب، بفعل الأثر السلبي لتراجع المساعدات الخارجية على اقتصادات تلك البلاد (عبدالخالق 1981، 206).

وتجدر الاشارة هنا الى ان دراسة قياسية حديثة للاردن أثبتت الارتباط الوثيق والمباشر بين مستوى المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في البلاد، مؤكدة على ضرورة ايجاد السبل البديلة، سواء بإيجاد موارد جديدة أو بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أو بكليهما (Khatib 1991). ولا بد ان يساعد ذلك في تقليل حجم تبعية الاقتصاد وانكشافه أمام العالم الخارجي، الأمر الذي يعني ضرورة إيجاد سبل التنمية المستقلة الحقيقية لهذا الاقتصاد بتعبئة المدخلات الوطنية.

وفي مجال التخطيط التنموي، شهدت هذه المرحلة إنجاز الخطة الخمسية الثانية (1981 ـ 1985) وإعداد الخطة الثالثة (1986 ـ 1990). وقد جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية في جو من التفاؤل باستمرار تدفق المساعدات الخارجية وزيادة تحويلات العاملين،

وتوقع ازدهار العلاقات التجارية مع الخارج. بيد ان الخطة شهدت انتكاسة حقيقية خلفتها مجموعة من الصدمات الخارجية غير المتوقعة. فمن ناحية، فقدت الأسواق الاردنية سوقا مهمة في العراق، بفعل تغير ميزان القوة آنئذ لصالح ايران. وجاءت الصدمة الاخرى بتراجع أسعار الفوسفات، ما أدى الى تراجع حصيلتها بشكل ملموس. كما تراجعت المساعدات الخارجية العربية للأردن بفعل الركود الذي أصاب المنطقة. «وزاد في الطين بلة» تراجع حوالات العاملين في الخارج، بفعل الاستغناء عن قسم من العمالة الاردنية في الخليج (Bichara 1987, 187 - 88).

يتضح من الطرح السابق تأثر المسيرة التنموية للاردن، وبشكل دائم، بالتبعية والارتباط الوثيق، والانكشاف، للنسقين الاقليمي والدولي.

أما الخطة الخمسية الثالثة، والتي جاءت لتغطي 1986 ـ 1990، فقد صيغت أهدافها لتكون، والى حد ما، أكثر واقعية من سابقتها. وظهر ذلك جليا في توقعات النمو الحقيقي وضرورة التوجه نحو المدخرات المحلية لتعبئتها، وصوغ معدلات نمو لصادرات البلاد تغدو أقرب للواقع منها الى التمني. وقد عادت الخطة الاخيرة لتضع أهدافها لمعالجة البطالة التي أطلت برأسها مرة أخرى. كما وضعت من ضمن أهدافها ضرورة دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية.

ونظرا للظروف التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من الثمانينات، وخلال الفترة التي سبق وصفها في هذه الدراسة بفترة الانكماش والانحسار، فقد تعذر استكمال العمل بالخطة الحالية في عام 1988. وعلى اثر ذلك التوقف، لجأت الحكومة الى تبني رزمة من السياسات في إطار برنامج هيكلي صاغه البنك الدولي في نهاية 1988، وتم الاتفاق عليه نهائيا مع الصندوق في الربع الأول من 1989 (خلف 1993).

وبالانتقال الى الفترة الأخيرة من تاريخ النمو الاقتصادي للاردن، وهي الفترة التي بدأت مع عام 1989، فالملاحظ ان الاردن وصل الى نهاية الفترة السابق مثقلا بأعباء ازمة اقتصادية خانقة. فقد بدأت الآثار السلبية لحلقة الاقتراض الخارجي والادخار السالب تطفو على السطح مع نهاية 1988، وعجزت الحكومة إبان ذلك عن تسديد التزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية، فتوقفت الدول والمؤسسات المانحة عن تقديم أية قروض جديدة (عماري 1993، 6). وما «زاد في الطين بلة» اشاعة نضوب الاحتياطيات الاجنبية وانتشار التوقعات بتخفيض سعر الصرف، الأمر الذي أدى الى بروز موجة من التخلص من ارصدة الدينار الاردني، علاوة على ظهور حركة محمومة لنزوح رأس المال الى الخارج (Bichara 1989, 22).

ولما كان للمعطيات السابقة آثار سلبية ملموسة على احتياطيات المملكة والايرادات الخارجية للحكومة، فقد تمخض عن ذلك كله تفاقم وضع العجز المالي للدولة، وكذلك العجز الجاري لميزان المدفوعات، وتبلورت المحصلة النهائية في ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الاردني، الذي ما كادت جراحه تلتئم بعد، بفعل تأثره أيضا ـ وخلافا لكل ما سبق ـ بعامل عدم الاستقرار السياسي الذي خلف قرار الحكومة بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية (Nismba 1990, 9).

ولم يأت منتصف عام 1989 حتى كان الدينار الاردني قد فقد نحو 50% من قيمته عام 1987. وعلى اثر الضغوط السابقة طفقت الحكومة تتخذ اجراءات وقرارات سياسية واقتصادية لتغطية ما كشفته التداعيات السابقة من ترهل وتشوهات في بنية الاقتصاد القومي وانكشافه، فمنعت استيراد مجموعة من السلع الكمالية لمدة عام، واتخذت حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية، في سياق ما سمي بالجهود المحلية لمعالجة الأزمة. بيد ان تفاقم مشكلة المديونية الخارجية والحاجة الى ضرورة إعادة جدولة الديون، أوجبا اللجوء الى المنتديين المخصصين لذلك ـ نادي لندن ونادي باريس.

والمعروف انه لا يتأتى التفاوض المثمر مع هذين الناديين ـ ووفقا للتقسيم الدولي للعمل ـ إلا بمباركة كل من الصندوق والبنك الدوليين والحصول على ما يسمى «شهادة الصندوق بسلامة الاوضاع» Fund Seal of Approval. ولما كانت حاجة الاردن لا تقتصر على إعادة الجدولة، بل تتعداها الى الحاجة الى مزيد من القروض الميسرة والدعم المالي، فقد كان عليه ان يخضع لبرنامج تثبيت وتكيف هيكلي تباركه مؤسستي بريتون وودز، فأبرم الاردن الاتفاق الأول معهما خلال الربع الأول من عام 1989 ليغطي الفترة 1989 ـ 1993.

وما كاد الاردن يلتقط أنفاسه بانخفاض ضغوط الدائنين وتدفق المزيد من قروض الانعاش، وحصوله على وعود بدعم عربي في قمة بغداد 1990، حتى جاءت أزمة الخليج الاخيرة، فحالت دون إمكانية استكمال برنامج التصحيح وتوقف دعم مؤسستي بريتون وودز، وذهبت اتفاقية بغداد ادراج الرياح، وتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الاردنية في الخليج، وأغلقت السبل أمام البضائع الاردنية في أسواق الخليج... وقد أضحى الاردن ـ باعتبارات الأمم المتحدة ـ أكبر المتضررين من الازمة بعد طرفيها المباشرين، الكويت والعراق.

وقبل ان تضع الازمة أوزارها انخرط الاردن، مرة أخرى، في اجراء مفاوضات مع كل من الصندوق والبنك الدوليين، تمخضت عن ابرام اتفاق التكيف الحالي الذي يغطي الفترة 1992 ـ 1998.

آلية تكيف الاقتصاد الاردني مع متطلبات المؤسسات النقدية الدولية

وقبل الانتقال للحديث عن آلية تكيف الاقتصاد الاردني وفقا لمتطلبات الهيئات الدولية، يغدو من المفيد تحديد أهم الاختلالات الهيكلية التي عانى منها اقتصاد البلاد، وأدت في النهاية الى ضرورة الدخول في فلك برامج التصحيح والتكيف الهيكلي. وفي هذا الصدد فإن جرداتة حدد تلك الاختلالات الهيكلية في النقاط التالية (جرداتة 1996، 1 ـ 2):

1 ـ التراجع الحقيقي والمستمر في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ منتصف الثمانينات.

2 ـ تزايد عجز الموازنة العامة الى ان وصل عام 1988، وقبل تطبيق البرنامج الاول، الى نحو 25% من الناتج ا لمحلي الاجمالي.

3 ـ تراجع نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج المحلي من 22,4٪ عام 1989 الى حوالي 18,2٪ عام 1988.

4 ـ زيادة متوسط الميل للاستهلاك الى نسب تزيد عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي ولّد متوسط مدخرات محلية سالبة وصلت الى نحو –4٪ كنسبة من الناتج المحلي.

5 ـ تأزم وضع ميزان المدفوعات الاردني، بحيث وصل العجز الجاري عام 1988 الى ما يقرب من 5٪ من الناتج المحلي مقابل 0,8٪ عام 1986.

6 ـ تآكل الاحتياطات من العملات والارصدة الاجنبية لدى البنك المركزي، وتراجع فرص الاقتراض من الخارج.

7 ـ تفاقم وضع المديونية الخارجية التي وصلت مع نهاية 1989 الى نحو ضعفي الناتج المحلي الاجمالي.

في ضوء ما تقدم، أبرم الأردن أول اتفاق تكيف مع مؤسستي بريتون وودز، مع بداية عام 1989، ثم تبعه اتفاق عام 1992، الذي حل عوضا عن الأول بسبب تعثر استكماله بفعل تداعيات أزمة الخليج الاخيرة. هذا ولم تختلف الاهداف العامة لكلا البرنامجين، وهي في العادة أهداف باتت تصيغها المؤسستان لجميع الدول النامية مع تعديلها لتستوعب، بقدر ما، الحالة الخاصة للدولة المعينة. ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتكيف الهيكلي والتثبيت في حالة الاردن بالنقاط التالية[3] : العمل على استقرار سعر الصرف، ومكافحة التضخم عبر آلية المنهجية النقدية للصندوق، وموازنة الحساب الجاري، وتمويل الفجوة الخارجية، وتحقيق ما يسمى بالنمو المضطرد (sustainable growth). ويضيف البنك الى ذلك بعدا اجتماعيا لتخفيف عبء التكيف عن كاهل الطبقات متدنية الدخل، ويكون ذلك في العادة بإنشاء صندوق اجتماعي أو صندوق معونة وطنية أو ما شابه.

وفي إطار الأهداف العامة السابقة فإن ركائز السياسات الاقتصادية لبرنامج الاصلاح والتكيف الاقتصادي، الذي أعد للاردن للسنوات 1992 ـ 1998، تتمحور حول النقاط التالية (جردانة 1996، 14):

1 ـ تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي يصل الى نحو 6٪ سنويا مع الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

2 ـ تعزيز الاستقرار المطلوب بسياسات ضبط مستوى الطلب الكلي، عن طريق اتباع سياسات تكفل خفض العجز المالي، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتعبئة المدخرات المحلية.

3 ـ تحسين وضع القطاع الخارجي باتباع سياسات ترمي الى تشجيع الصادرات وتنميتها، وتعزيز وضع الحساب الجاري، وبناء رصيد الاحتياطات الاجنبية، وسد الفجوة

(3) حول الأهداف الرقمية راجع الجدول 3 والجدول 4 في الملحق.

بين تدفقات رؤوس الاموال الداخلة والخارجة، وأخيرا، وليس آخرا، الحصول على الدعم الدولي وإعادة جدولة الديون.

وما لا شك فيه ان تحقيق الأهداف السابقة وتطبيق الركائز والاجراءات المطلوبة، يتطلبان انتهاج سياسة نقدية ومالية واقتصادية داخلية وخارجية، وذلك وفقا لمعايير وأسس معينة. وهذا ما سيتم مناقشته بالنسبة لبرنامج التكيف الاردني في ما تبقى من هذا الجزء من الدراسة، حيث، وبشكل عام، يمكن ادراج الملاحظات الآتية على برنامج التكيف الاردني:

1 ـ في مجال السياسة النقدية: من منطلق المنهج النقدي للصندوق، تفرض برامج التثبيت والتكيف سقوفا ائتمانية حازمة على اقراض كل من الحكومة والقطاع الخاص. ويستهدف الصندوق من ذلك السيطرة على مستوى الطلب الكلي وكبح جماح التضخم.

ولعل مسألة الحد من التوسع الائتماني بشكل عام، تطرح مجالاً لعدة تساؤلات على مستوى أداء القطاع الخاص والحكومي. فعلى مستوى القطاع الخاص، تتعارض فكرة اتباع سياسة انكماشية، على إطلاقها، مع التوجه الذي يتبناه البنك في الاردن لتحفيز القطاع الخاص لقيادة العملية التنموية في البلاد. فإذا أضيف ذلك الى الآثار السلبية لارتفاع اسعار الفائدة الدائنة، بسبب سياسات التعويم التي تتطلبها برامج التثبيت، غدت المحصلة في شكل ضغوط كبيرة على مستوى الاستثمار الخاص المستهدف للبلاد، وتقع البلاد، في مثل هذه الحالة من تعارض أهداف الصندوق مع البنك، في مصيدة المشروطية المتبادلة Cross Conditionality. على صعيد آخر، يطرح شرط تخفيض الائتمان الممنوح للحكومة، لتحقيق أهداف ضبط مستوى الطلب الكلي ومكافحة التضخم، أكثر من تساؤل، فأولا، الى أي حد يمكن اعتبار التضخم في بلد يستورد معظم مواده من الخارج ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى؟ وثانيا، كيف يفسر الصندوق طلب تكميش دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي ينادي البنك الدولي بضرورة استمرار الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومواصلات وغيرها بما لا يضر اساسا بذوي الدخل المحدود؟ ويشكل مثل هذا التعارض ايضا مجالا لظهور مشروطية متبادلة في حالة الاردن.

ويفسر الصندوق، في العادة، التمايز بين سياسة السقوف الائتمانية للحكومة وللقطاع الخاص بأنها موجهة لمنع مزاحمة الأول للأخير في مجال الاستثمار المتاح. بيد ان هيكل الاقتصاد الاردني، وسيطرة القطاع الخاص على جل النشاطات التجارية والصناعية والزراعية في البلد، يجعلان من المشكوك فيه التسليم بوجود مثل ذلك التزاحم. وعلى العكس من ذلك، فيبدو الدور الحكومي مكملا رئيسياً في السياسة الاستثمارية للبلاد.

2 ـ في مجال السياسة المالية: يطلب برنامج التكيف من الاردن ضرورة اتخاذ حزمة من الاجراءات المالية الانكماشية بهدف تخفيض العجز المالي.

ويتم التركيز في خفض العجز المالي على ضبط الانفاق الحكومي، وذلك بخفضه وفقا لمستوى معين ورفع مستوى الايرادات العامة بوتيرة أكبر، ويتركز بذلك عبء التصحيح على جانب الطلب.

وما لا شك فيه ان كلا من تجميد الاجور وتخفيض الدعم أو إلغائه كركيزتين اساسيتين لهذا التوجه ـ كما في البرنامجين ـ يترك آثارا سلبية كبيرة على محدودي الدخل، الذي تأثرت دخولهم الحقيقية أصلا بفعل الآثار التضخمية التي تركها تخفيض الدينار بنحو 50٪ منذ نهاية 1988. ويعد تناقضا جديدا مع أحد أهداف البرنامج الساعية لرفع عبء الاصلاح عن كاهل محدودي الدخل.

3 ـ في مجال ميزان المدفوعات: يعتبر برنامج التكيف للاردن ان دخل السياحة وحوالات العاملين من العناصر المحورية في تحقيق الاستقرار لميزان المدفوعات الاردني. ومن هذا المنطلق، فقد توقع البرنامج الأخير ان يساهم الدخل المتولد عن هذين البندين في تغطية ما يقرب من 97٪ من العجز التجاري للبلاد، مع نهاية فترة ذلك البرنامج، مقابل ما نسبته 24٪ فقط عام 1991.

وفضلا عن ذلك يطالب الصندوق والبنك، صراحة، بضرورة سعي البلاد للحصول على المزيد من المساعدات المالية اللازمة لتمويل فجوة الموارد في البلد. وتأتي الملاحظة الأولى على هذا التوجه من كون البنود السابقة جميعها غير مأمونة المصدر وغير مضمونة الاستمرار، ناهيك عن اعتمادها أساسا على عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية. ولعل أزمة الخليج، وما أفرزته من آثار سلبية على الاقتصاد الاردني، تعد مثلا واضحا لذلك. من ناحية اخرى، أثبتت الدراسات ان الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية يحول دون تحقيق تنمية حقيقية، ويترك أثرا سلبيا على مستوى الادخار في البلاد[4]... ناهيك عما يتركه ذلك من آثار على زيادة تبعية الاقتصاد وانكشافه للعالم الخارجي. وبالتالي فإن الاعتماد على البنود السابقة وبالشكل الذي تقره برامج الصندوق للاردن، ينطوي على خطورة بالغة على الاقتصاد. بل ان الاعتماد على تلك القنوات التي تفتقر الى الاستمرارية، يخالف اهداف الصندوق والبنك في تأمين نمو مضطرد في الاحتياطات الاجنبية، وسد فجوة الموارد.

4 ـ في مجال إعادة جدولة الديون: أتاح توقيع الاتفاقين بين الاردن ومؤسستي بريتون وودز إعادة جدولة معظم الديون الرسمية والتجارية المستحقة على البلاد. وبالرغم من الأثر الايجابي الذي يتركه مثل هذا الأمر على موازنة الدولة وميزان مدفوعاتها، إلا انه ينطوي على جانب سلبي مباشر. فهو، وان سمح بالتغلب على مشاكل النقد الاجنبي في المدى القصير، يؤدي الى تأجيل تلك المشاكل وتراكمها مرة أخرى في المدى المتوسط والبعيد (عندما يحين الاجل الجديد للسداد). وتعد حالة مصر، في منتصف الثمانينات، من الدروس المستفادة في هذه القضية (Abdel Khalek 1992).

5 ـ الآثار المتوقعة لتطبيق البرنامج، والبدائل المطروحة: يتوقع ان تتولد عن تطبيق برنامج التكيف آثار انكماشية واضحة على مستوى النمو الحقيقي المتوقع. ذلك ان السياسات النقدية والمالية الانكماشية ستفضي، بالضرورة،

(4) لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع (عبدالخالق 1981).

الى تراجع مستوى الاستثمار الاجمالي في البلاد. ويتفق ذلك مع حالات كثيرة لدول نامية أشار ساركار (1991) الى انها طبقت سياسات الصندوق والبنك، وكانت النتيجة العامة تراجع الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي. ويُعزى ذلك الى سببين، الأول: تراجع حجم الاستثمار الحكومي بفعل سياسات ضغط الانفاق، والثاني: تراجع مستوى الاستثمار الخاص، بفعل رفع أسعار الفائدة وتعويمها من دون ضوابط. ويشير الاقتصادي الهندي ساركار (Sarkar 1991) ايضا الى دراسة (لمسولي وتايلور) يشيران فيها الى ان برامج الصندوق والبنك اقترنت في كثير من الدول النامية بتراجع نصيب الاستثمار من الناتج المحلي، ما يعارض دعوى المؤسستين باستهداف التكيف مع النمو Adjustment With Growth.

ولعل البديل الرئيسي، هنا، يتمثل في ضرورة التشجيع على توجيه الائتمان نحو الصناعة الوطنية، وحفز المؤسسات المالية الوطنية على رفد مستوى الاستثمار الوطني، ما يقلل من تبعية الاقتصاد من خلال هذه القناة التي ستودي الى تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار المحلي الكلي. ولعل ذلك يصب، في النهاية، في دعم مستوى النمو الكلي في البلاد، ويحقق فعلا ما يسمى بالتكيف المقرون بالنمو.

يتوقع ان يتأثر معدل التضخم بالسياسات النقدية الانكماشية، الأمر الذي سيؤدي الى تراجع مستويات التضخم الى ما يستهدفه البرنامج 4٪ ان لم يكن أقل. وذلك بفعل آلية عمل ضبط تقييد معدلات نمو عرض النقد في البلاد، وعليه فإن السيطرة على التضخم تعود لأسباب ترتبط بسياسات جانب الطلب. والواضح ان العجز المالي، وفقا للتوقعات، سينخفض ايضا الى مستويات متدنية بفعل تقليص حجم الطلب الكلي، عبر آلية ضبط الانفاق الحكومي بغية معالجة الفجوة التضخمية.

وتشير الدراسات الى ان البديل الحقيقي يشمل التخفيف من حدة السياسات المالية والنقدية الانكماشية، من خلال آلية توجيه الاستثمار نحو المشروعات التنموية المحلية، ما يساعد على رفع مستوى الطلب الفعال في البلاد، ويساهم في رفع مستويات النمو الحقيقي وبالتالي الدخل الحقيقي. ولعل حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار، بمعدل ما، إنما هو ضريبة بسيطة ومقبولة، طالما ان المحصلة هي رفد مستوى الاستثمار ودعم مستويات النمو الحقيقي في البلاد (Al - Wazani 1989, 92).

أما في مجال السياسات الخاصة بميزان المدفوعات، فلا يتوقع ان ينخفض مستوى العجز التجاري في البلاد الى المستوى الذي تنبأ به الصندوق والبنك (22,1٪ من الناتج المحلي). ذلك ان توقع تأثر الصادرات الاردنية بتخفيض سعر الصرف أمر لاسند له، حيث ان فاعلية عملية التخفيض لن تؤتي ثمارها في استقرار ميزان المدفوعات الاردني ما لم يتحقق ما يسمى في النظرية الاقتصادية بشرط مارشل ـ ليرنر، الذي يتطلب ان تكون مجموعة المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات والمرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات أكبر من واحد صحيح، وبافتراض مرونة عرض لا نهائية لكل

من الصادرات والواردات. وهو شرط يصعب توفره في معظم الدول النامية، كما تشير الأدبيات الاقتصادية[5]، وذلك بسبب الجمود الكبير لهيكل الانتاج الناجم عن محدودية مقدرة العناصر على الانتقال.

وما يعزز النتيجة السابقة، حول عدم فاعلية تخفيض العملة في تصحيح وضع الميزان التجاري، ان الهيكل السلعي للصادرات والواردات الاردنية يحول دون قطف ثمار تلك الآلية في برامج التثبيت والتكيف. بل، على العكس من ذلك، فإن التخفيض يساهم في تجرع مرارة الدواء ثم تدهور حالة ميزان المدفوعات أكثر من ذي قبل، إذ يلاحظ ان الصادرات الاردنية تسيطر عليها السلع الغذائية والمواد الخام والمصنعة.

فمن المعروف ان الاردن متلق للسعر في جميع هذه الأصناف، بما في ذلك صادرات المواد الخام من الفوسفات، التي يعتبر الاردن ثالث أكبر منتج لها بعد الولايات المتحدة والمغرب. كما ان انتاج المواد الغذائية مقيد الى حد كبير بتأثر قطاع الزراعة في الاردن بمحددات جانب العرض، من قبيل حجم الاراضي القابلة للاستغلال ونوعية الحيازات وتوفر القوى العاملة وغيرها[6].

وبالنسبة لسلع الواردات الاردنية، فإن معظمها سلع استهلاكية ورأسمالية ومحروقات. وعليه، فالاعتماد الكبير على ضبط استيرادها، بفعل آلية تخفيض سعر الصرف، سينعكس سلبا على مستوى الانتاج المحلي ورفاهية المجتمع[7].

واعتمادا على كل ما سبق، تظل السمة الرئيسية للبرامج محل البحث، انها انكماشية الى حد بعيد، إذ ترتكز أساسا على سياسات تقييد جانب الطلب، وتستعين بالمنهج النقدي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة والمستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتعارض وتوجه مؤسستي بريتون وودز، منذ زمن، نحو ما يسمى «التكيف مع النمو». ولعل البدائل السابقة نواة للتفكير جديا في انتهاج برنامج وطني للتكيف، بخاصة وان الاردن شارف على الانتهاء من برنامج التكيف الأخير (1992 ـ 1998)... والسؤال المطروح الآن هو: ماذا بعد الانتهاء من ذلك البرنامج عام 1998؟ وهل سيظل للاردن اقتصاد تبعي تتلاطمه الصدمات من النسقين الاقليمي والدولي بما لا يسمح بتنمية مضطردة؟ ان الأمر يستدعي المزيد من الابحاث والدراسات في هذا المجال للخروج بتصور وطني لاستشراف آفاق المستقبل الاقتصادي للبلاد.

(5) لمزيد من التفاصيل حول صعوبة انطباق شرط مارشل ليرنر في الدول النامية راجع كل من (معتوق 1990، 85 ـ 88) و(حسين 1989، 189)، و(حسن 1988، 129 ـ 135).

(6) لمزيد من التفاصيل حول واقع الزراعة في الاردن راجع: (سالم مقطش 1993، 16 ـ 32) و(أحمد الكساب 1984، 15 ـ 20).

(7) وتظل الحاجة قائمة الى ترشيد الاستيراد بما يسمح بحل مشكلة الميزان التجاري ولا يضر بمستوى الانتاج المحلي ومستوى معيشة الأفراد، وقد يكون ذلك ممكنا بتبني سياسات إحلال الواردات أو حماية البدائل الوطنية.

جدول (1)
تطور نمو الناتج القومي الاجمالي خلال المراحل المختلفة (1967-1993)

الناتج القومي الاجمالي	الفترات			
	1973_1967	1982_1974	1988_1983	1993_1989
بالأسعار الجارية	9,5	24,5	3,9	10,4
بالأسعار الثابتة (1985)	1,3	11,6	2,2	1,6

المصادر:

بيانات 1967 ـ 1988 حسبت من: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية 1964 ـ 1989 عدد خاص. تشرين أول 1989 (الجدول رقم 47 ص 58).

بيانات 1989 ـ 1993 حسبت من: البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، شباط، 1994 (الجدول رقم 46 ص 78).

جدول (2)
متوسط التدفقات المالية الخارجية على الاردن من المساعدات وحوالات العاملين (بالمليون دينار)

الفترات	المساعدات الخارجية (1)	حوالات العاملين (2)	المجموع (3=2+1)	المجموع/الناتج القومي %
1973_1967	40,0	7,2	47,2	24,6
1982_1974	139,5	184,5	324,0	34,3
1988_1983	152,9	391,5	544,4	23,6
1990_1989	212,2	382,2	594,4	23,6
1990_1967	119,9	201,0	320,9	27,9

المصادر:

بيانات 1967 ـ 1988: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية 1964 ـ 1989، عد خاص. تشرين أول 1989.

بيانات 1989 ـ 1990، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، نيسان 1992.

جدول (3)
الأهداف الرقمية لاتفاق فرض التكيف الهيكلي الأول 1989-1993
(نسبة مئوية من الناتج المحلي)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)	3,5	0,0	3,4	3,8	4,0	4,0
النمو بالأسعار الجارية (٪)	11,0	14,0	25,0	14,4	13,0	11,6
التضخم	4,6	14,0	12,1	10,2	8,7	7,3
، التخصيص						
الاستهلاك	103,2	103,0	97,0	94,0	92,0	91,0
الاستثمار	26,1	26,0	26,0	26,0	26,0	27,0
الموازنة العامة						
الايرادات المحلية	31,8	29	31,0	33,0	24,0	34,0
المساعدات الخارجية	7,3	20,0	8,0	6,0	5,0	4,0
اجمالي النفقات العامة	53,7	49,0	48,0	47,0	46,0	44,0
العجز	22,0	20,0	17,0	14,0	12,0	10,0
، النمو النقدي						
عرض النقد	12,1	13,0	13,0	13,0	13,0	11,0
ميزان المدفوعات						
الميزان التجاري	37,4	43,0	36,0	32,0	29,0	28,0
الصادرات	22,4	30,0	31,0	30,0	30,0	30,0
المستوردات	59,8	73,0	67,0	62,0	59,0	58,0
الحساب الجاري	6,1	5,0	3,0	2,0	1,0	0,0
الحوالات (صافي)	16,4	21,0	19,0	18,0	18,0	17,0
السياحة (صافي)	3,1	8,0	7,0	7,0	7,0	6,0
حساب رأس المال	1,3	2,0	2,0	2,0	1,0	0,9
الفجوة غير الممولة		7,0	4,0	3,0	—	10,0
الناتج المحلي بسعر السوق (بالمليون دينار)	1702,6	1941,0	2250,0	2574,0	2910	2247,0

المصدر:
الحكومة الاردنية، 1989، برنامج التصحيح، الملحق 2

جدول (4)

الأهداف الرقمية لاتفاق قرض التكيف الهيكلي الثاني1992 ـ 1998

(نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي)

البيان	1991	المقدر 1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نمو الناتج المحلي الحقيقي	1,8	11,3	6,0	5,5	5,8	6,0	6,2	6,5
التضخم	4,5	5,3	5,0	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
الاستهلاك	97,9	105,0	99,9	97,8	95,6	93,3	91,6	88,9
الاستثمار	21,9	25,7	23,2	22,3	22,5	22,8	23,0	23,5
، الموازنة العامة:								
الايرادات المحلية	29	35,3	32,2	31,7	31,8	31,2	31	31
المساعدات الخارجية	8,9	7,0	5,4	4,9	4,1	3,1	2,5	2,0
اجمالي النفقات العامة	46,8	39,3	38,6	36,9	36,2	34,6	33,8	33,5
العجز (بدون المساعدات)	17,8	4	6,4	5,3	4,4	3,4	2,8	2,5
، النمو النقدي (نمو الفترة السابقة)								
عرض النقد	19,1	7,4	8,6	10,2	10,6	10,7	11	11,3
، ميزان المدفوعات								
الميزان التجاري	35,2	44,2	36,5	33,8	31,3	29,3	27,7	26,2
الصادرات	27,7	25,5	26,2	26,9	28	28,4	28,8	29,1
المستوردات	63	69,7	62,7	60,7	59,3	57,7	56,5	55,4
، الحساب الجاري	17,4	15,5	10,4	7,2	6	2,9	0,7	1,7
، حوالات عاملين (صافي تغير سنوي%)	9,3	83,5	6,4	5,3	5,9	8,6	5,1	7,4
، سياحة (صافي تغير سنوي)	80,1	220,0	60,7	11,1	15,5	15,2	15	14,1

المصدر:

Jordan Economic Monitor, 1993, No 7/93, P.2

المصادر العربية

البنك المركزي الاردني

1989 بيانات احصائية سنوية 1964 ـ 1989. عدد خاص صدر بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس البنك المركزي الاردني

الحمصي محمود

1986 خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960 ـ 1980. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحوراني، هاني

1989 ازمة الاقتصاد الاردني، نقوسيا.

1993 «الثابت والمتغير في مشكلات الاردن الاقتصادية: نظرة نحو المستقبل»، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والافاق، 13 ـ 15 حزيران (يونيو)، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية.

الفانك، فهد

1992 برنامج التصحيح الاقتصادي 1992 ـ 1998: مؤسسة فهد الفانك، عمان، الاردن.

الكساسبة، حمد عفنان

1984 الامن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الاردن. البنك المركزي الاردني: دائرة الابحاث والدراسات.

النابلسي، محمد سعيد

1993 «المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن» ورقة مقدمة الى مؤتمر: الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق 13 ـ 15 حزيران يونيو، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

حداد، أديب

1991 «المناخ الاستثماري الاقليمي والمحلي: الآثار المترتبة على هجرة العمالة وسوق العمل الاردني». في كامل ابو جابر وآخرون (محرر)، سوق العمل الاردني: تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية. عمان، دار البشير.

حسن، أمين

1988 دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الاشارة الى التجربة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حسين، محمد نور الدين

1986 «أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية» ص ص 179 ـ 206 في رمزي زكي (محرر) التضخم في العالم العربي. نقوسيا، دار الشباب للنشر.

جردانة، باسل

1996 «الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد». ورقة مقدمة لندوة: الاقتصاد الاردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

خلف، ريما

1993 «مستقبل التخطيط الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية في ضوء التغيرات المحلية والاقليمية والدولية». ورقة مقدمة في ندوة مستقبل التخطيط في الأقطار العربية. تونس، (ابريل).

دائرة الإحصاءات العامة

1990 النشرة الإحصائية السنوية، الاردن.

1987 الكتيب الإحصائي السنوي، الاردن.

عبدالخالق، جودة

1981 «التنمية والاعتماد على النفس والعدالة... تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية،»، في اسماعيل صبري عبدالله وآخرون (محرر)، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية. بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين. القاهرة، 3 ـ 5 مايو 1979.

عماري، نبيل

1993 «الاردن والخليج وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة الى مؤتمر: الاقتصاد الاردني والمشكلات والافاق 13 ـ 15 حزيران ،يونيو)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

معتوق، سهير محمود

1990 «سياسات التثبيت الاقتصادي». مصر المعاصرة 420 يناير ـ ابريل: 79 ـ 130.

المصادر الأجنبية

Abdel - Khalek, G.

1992 "egypt's Structural Adjustment Programme: A Critical Assessment." Paper Presented At The Conference On The Development Of Economics In Global Context Held At The American University In Cairo. May 28-30 .

Al - Wazani, K.

1989 The Controlling Role Of The Central Bank Of Jordan On Money Supply: Unpulished M. A. Dissertation In Economics, Auc.

Bichara, K.

1989 Jordan's Economy, 1952 - 1989 Past Achievements And Future Challenges. Belgium: Arab Study And Research Centre.

1987 "targets And Achievements Of Jordan's Last Five - Year Plans, 1976 - 1980 And 1981 - 1985: A Summary". In K. Bichara, And A. Badran Eds. The Economic Development Of Jordan. London: Croom Helm.

Khan, M

1977 "the Determination Of The Balance Of Payment And Income In Developing Countries". In Imf 1977, Monetary Approach To The Balance Of Payments Washington, D.c.

Khatib, F.

1991 "foreign Aid And Economic Development In Jordan: An Empirical Investigation." In Wilson, ed Politics And The Economy In Jordan. Routledge.

Nismba, E.

1990 "the Impact Of Security Council Resolution 661 On Jordan And Yemen. Unpublished Paper Presented To Escwa Sep. 1990.

Sarkar, P.

1991 "imf / World Bank Stabilisation Programmes: A Critical Assessment". Economic And Political Weekly. October 5, 1991: 2307-2310.

Wilson R.

1988 "jordan's Trade: Past Performance And Prospects." Int. J. Middle East Studies, 20:325 - 344.

Economics

The Jordanian Economy: Mechanisms Towards an International Adjustment Process

Khaled Wassef Al-Wazani *

The Jordanian economy can be classified as a "standard small open economy." This stems from geographical, demographic and economic interrelated facts on the ground. However, apart from area and population facts, the economy of Jordan is characterized by its scarce resources and its position as a price taker in its international trade dealings. These two economic features made it impossible for Jordan to live in isolation of any developments or shocks in its regional or international arena. It would not be a matter of exaggeration to say that each developmental stage in the Jordanian economy, whether in boom or bust, has grasped its momentum of the feed-in from the economic conditions world wide, and particularly in the economic region to which the Jordanian economy belongs.

To this end, by the late 1980's almost the whole region has suffered from economic recession, and the Jordanian economy was not an exception. Given the high foreign debt problem, the chronic budget deficit and balance of payments deficit, as well as other structural problems, Jordan had to appeal to the IMF and World Bank for financial and technical assistance. This has resulted in two Stabilization and Structural Adjustment Programs. Therefore, the main aim of this paper is threefold. First to review the trend of economic development in Jordan since 1967. Secondly, to shed light on the requirements of the adjustment programs set by the two international institutions. Finally, to analyze the impact of such requirements on the economy and to give some policy implications and proposed alternatives for some of the requirements.

It was clear to this study, using an analytical approach, that the two adjustment programs conducted in Jordan had in common a contractionary feature. This was mainly because of the concentration on aggregate demand management, with little to do with supply side stimulation. The main question posted by the end of this study was: What is after 1998, when the ongoing program comes to its end? Will Jordan need another one or can it navigate by itself? Shouldn't policy makers and economic intellectuals start to think about a "national adjustment program" which can sail the country into the new century? This is what more research should concentrate on.

* Associate Professor, Dept. of Economics, Hashemite university, Jordan.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P.11 - 28.